

مجموعة أمريكا الشمالية التبادل الحر والاندماج الجهوي

تمهيد إشكالي

تأسست مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر سنة 1994م، وتضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك. يُعد هذا التكتل أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم رغم الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين أعضائه، حيث تمثل المكسيك بوابة لأمريكا اللاتينية وهي من الدول النامية، في حين تنتمي الولايات المتحدة وكندا إلى الدول المتقدمة.

- فما هي أهداف ومراحل تأسيس اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي؟
- وما هي خصائص المجال الجغرافي لهذا التكتل؟
- وما هي الأجهزة المسيرة له؟
- وما هي الحصيلة والإكراهات التي واجهها؟

التعريف باتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي (ALENA = NAFTA)

مفهوم اتفاق التبادل الحر وأحكامه

اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي هو معاهدة تم توقيعها سنة 1994م بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك، وتهدف إلى إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر من خلال:

- تقليص الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وإلغاؤها خلال 10 سنوات.
- ضمان المعاملة الوطنية للبضائع والخدمات والمستثمرين بين الأعضاء.
- تسهيل مرور البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- وضع آليات لحل النزاعات الاقتصادية والمالية.
- منح الحرية لرجال الأعمال في التنقل والاستثمار.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

مراحل تأسيس اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي

- 1988م: بدأ التفاوض بين الولايات المتحدة وكندا حول اتفاق التبادل الحر. (ALEA)
- 1989م: دخل الاتفاق حيز التنفيذ بين البلدين.
- 1992م: انضمت المكسيك إلى الاتفاق، الذي أصبح يُعرف باتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي. (ALENA)
- 1994م: دخل الاتفاق حيز التنفيذ بين الدول الثلاث.

توطين المجال الجغرافي لمجموعة أمريكا الشمالية وأهدافها وأجهزتها

توطين المجال الجغرافي

تقع منطقة أمريكا الشمالية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية غرب خط غرينتش، ويحدها:

- شمالاً: المحيط المتجمد الشمالي.
- غرباً وجنوب غرباً: المحيط الهادئ.
- شرقاً: المحيط الأطلسي.

تغطي المنطقة مساحة تزيد عن 21 مليون كلم²، أي حوالي 4.8% من مساحة العالم، ويُعد موقعها الجغرافي متميزاً بفضل انفتاحها الكبير على العالم عبر واجهاتها البحرية، مما جعلها أكبر تكتل تجاري عالمي.

أهداف مجموعة أمريكا الشمالية

- تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.
- حماية حقوق الملكية الفكرية عبر وضع قواعد قانونية.
- تنمية التجارة والخدمات وتسهيل حركة الاستثمارات ورجال الأعمال.
- تحقيق حرية التنقل داخل المنطقة من خلال خفض الرسوم الجمركية تدريجيًا إلى أن يتم إلغاؤها.

المؤسسات المسيرة للمجموعة

- لجنة التبادل الحر: مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاق، وحل النزاعات الاقتصادية، ومتابعة عمل اللجان الفرعية.
- المنسقون: يتولون الإشراف على البرامج اليومية وتطبيق الاتفاق.
- اللجان ومجموعات العمل: تهدف إلى تسهيل التجارة والاستثمار وضمان حسن تنفيذ الاتفاق.
- السكرتارية: تتولى إصدار قرارات متعلقة بحل النزاعات، وإدارة الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة.

حصيلة اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي

حصيلة التبادل الحر

على مستوى المبادلات التجارية

- تضاعفت القيمة الإجمالية للتجارة بين الدول الثلاث خلال العقد الأخير.
- تشكل المنطقة نسبة مرتفعة من التجارة العالمية.
- تستحوذ الولايات المتحدة على النصيب الأكبر من المبادلات داخل المجموعة، تليها كندا، ثم المكسيك.
- تحقق كندا فائضًا تجاريًا مع الولايات المتحدة، لكنها تسجل عجزًا مع المكسيك.

على مستوى الاستثمار والتعاون

- شهدت المنطقة تزايدًا في الاستثمارات المباشرة داخليًا وخارجيًا.
- تستثمر الولايات المتحدة بشكل كبير في كل من كندا والمكسيك.
- أقيمت مشاريع مشتركة في مجال البنية التحتية، مثل الممرات التجارية لتعزيز التعاون.

على المستوى الاجتماعي

- خلق فرص عمل جديدة نتيجة زيادة الاستثمارات.
- ارتفاع تدريجي في الأجور داخل المنطقة.
- استفادة المستهلكين من انخفاض الأسعار بسبب التنافس بين الشركات.

إكراهات اتفاق التبادل الحر الأمريكي الشمالي

التباين الاقتصادي

- تُعد الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية عالمية، في حين تمثل كندا دولة متقدمة، بينما تنتمي المكسيك إلى الدول النامية.
- تعاني المكسيك من التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، مما يؤثر على استقلالها الاقتصادي.

التباين الاجتماعي

- ارتفاع مستوى الدخل الفردي في الولايات المتحدة وكندا، مقابل انخفاضه في المكسيك.
- تُعد المكسيك مصدرًا رئيسيًا للهجرة السرية نحو الولايات المتحدة، التي اتخذت إجراءات صارمة، منها:
 - تشديد المراقبة الحدودية.
 - إنشاء مناطق حرة لاستقطاب المستثمرين وتشغيل المهاجرين.

خاتمة

يمثل اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية نموذجًا بارزًا للتكامل الاقتصادي، حيث يعكس توجه العالم نحو التكتلات الكبرى لمواجهة تحديات العولمة. ومع ذلك، يواجه هذا الاتفاق تحديات اقتصادية واجتماعية تتطلب تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.